ISSN 1016 – 4030

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

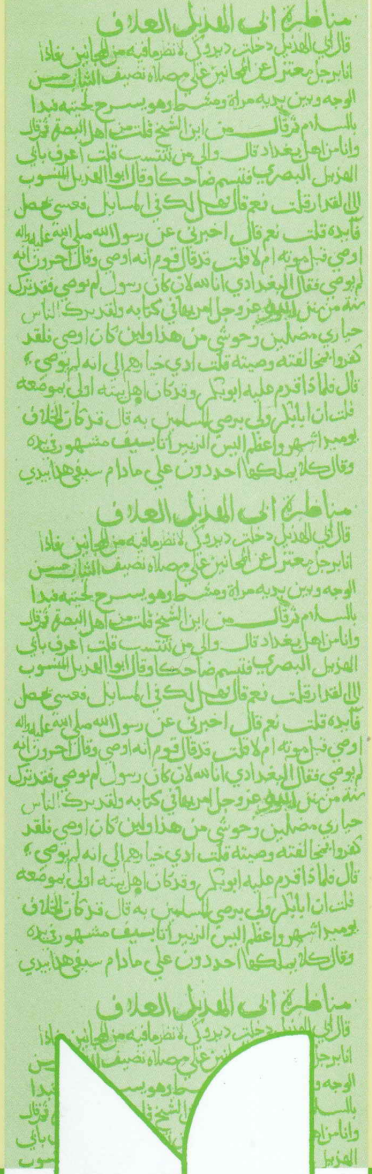

العدد الثالث [١٣١]

السنة الثالثة والثلاثون / رجب - رمضان ١٤٣٨ هـ

تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

* الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والباحثين والمعنيّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام .
* الآراء المنشورة لا تعبِّر عن رأي النشرة بالضرورة .
* ترتيب المواضيع يخضع لأُمور فنّية وليس لأيّ أمر آخر .
* النشرة غير ملزمة بنشر كلّ ما يصل إليها أو بإعادته إلىٰ أصحابه .

المراسلات تعنون باسم : هيئة التحرير .
دورشهر ـ خيابان شهيد فاطمي ـ كوچه ۹ ـ پلاك ۱ و ۳
هاتف : ۵ ـ ۳۷۷۳۰۰۰۱ ـ فاكس : ۳۷۷۳۰۰۲۰ .
البريد الألكتروني : *e-mail : turathona@rafed.net*
ص . ب . ۹۹٦ / ۳۷۱۵٦۵۳۷۷۱ ـ قم ـ الجمهورية الإسلامية في إيران .

تراثنا .
العدد : الثالث [۱۳۱] السنة الثالثة والثلاثون / رجب ـ رمضان ۱٤۳۸ هـ .
الإعداد والنشر : مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث .
الكمّيّة : ۲۰۰۰ نسخة .
الفلم والألواح الحسّاسة : تيزهوش ـ قم .
المطبعة : الوفاء ـ قم .
الاشتراك السنوي : ۲۰۰۰ تومان في إيران ، و ۲۵ دولاراً أمريكياً في بقيّة أنحاء العالم .

النعماني ومصادر الغيبة[1]

(٥)

السيّد محمّد جواد الشبيري الزنجاني

بسم الله الرحمن الرحيم

لقد تناولنا في هذه السلسلة من المقالات تاريخ حياة النعماني وأساتذته وتلامذته، وقد تعرّضنا إلىٰ كتاب **غيبة النعماني** وتحديد تاريخ تأليفه ومباحث أخرىٰ حول الكتاب، وتعداد مؤلّفات النعماني وتحدّثنا عن المعلومات المختلفة بشأنها، وكذلك كتاب **تفسير النعماني**، ونسبة رسالة **المحكم والمتشابه** إلىٰ النعماني أو إلىٰ السيّد المرتضىٰ، وسوف نبحث هنا بالتفصيل حول سند ومضمون هذا الكتاب وخاصّة الحسن بن علي بن أبي حمزة وأبوه من الناحية الرجالية، حيث يتبيّن من خلال كلّ ذلك عدم اعتبار **تفسير النعماني** نصّاً حديثيّاً.

ج ـ مناقشة تفسير النعماني بوصفه نصّاً روائياً:

القسم الأوّل: مناقشة سند رواية النعماني:

ـ إنّ أوّل من روىٰ هذا الحديث هو **أحمد بن محمّد بن سعيد**

---

(١) تعريب: السيّد حسن علي مطر الهاشمي.

المعروف بابن عُقدة، وهو علىٰ مذهب الزيدية الجارودية، ولكن لا شكّ في وثاقته وجلالة قدره[١].

ـ أمّا **إسماعيل بن مهران** فقد أثنىٰ النجاشي في رجاله عليه تبعاً لفهرست الشيخ الطوسي بوصفه: «ثقة معتمد عليه»[٢]، وقال عنه علي بن الحسن بن فضّال: «رُميَ بالغلوّ»، وأضاف محمّد بن مسعود العيّاشي بعد نقل هذا الكلام: «يكذبون عليه، كان تقيّاً ثقة خيّراً فاضلاً»[٣]. وعليه لا ينبغي التشكيك في وثاقته.

بيد أنّ ابن الغضائري قال عنه:

«ليس حديثه بالنقي، فيضطرب تارة ويصلح أخرىٰ، ويروي عن الضعفاء كثيراً، ويجوز أن يخرج شاهداً»[٤].

غير أنّ هذا الكلام ـ مع الالتفات إلىٰ فقرته الأخيرة ـ يثبت عدم إمكان اعتبار روايات إسماعيل بن مهران دليلاً من وجهة نظر ابن الغضائري، وإنّما يمكن لنا الاستناد إليها باعتبارها شاهداً فقط، بيد أنّه ثبت في محلّه أنّ تضعيفات ابن الغضائري تقوم علىٰ قاعدة معرفة مضامين النصوص لرواة

---

(١) رجال النجاشي، ص ٩٤ / ٢٣٣؛ فهرست الشيخ الطوسي، ص ٦٨ / ٨٦؛ رجال الطوسي، ص ٤٠٩ / ٥٩٤٩ = ٣٠؛ غيبة النعماني، ص ٢٥.

(٢) رجال النجاشي، ص ٢٦ / ٤٩، ويبدو أنّه أخذه عن فهرست الشيخ الطوسي، ص ٢٧ / ٣٢.

(٣) رجال الكشّي، ص ٥٨٩ / ١١٠٢.

(٤) رجال ابن الغضائري، ص ٣٨؛ مجمع الرجال، ج ١، ص ٢٢٥؛ رجال ابن داود: ص ٤٢٨ / ٦١؛ رجال العلّامة الحلّي، ص ٨ / ٦.

الحديث، وهو أمر استنباطي واجتهادي لا حجّية له، والعبارة المذكورة هنا هي في حدّ ذاتها شاهد صريح علىٰ استناد ابن الغضائري علىٰ مضامين نصوص روايات إسماعيل بن مهران في تضعيفه.

وأمّا الراوي الأخير لهذا الحديث فهو **إسماعيل بن جابر**. قال الشيخ الطوسي في باب أصحاب الباقر عليه السلام من رجاله:

«إسماعيل بن جابر الخثعمي الكوفي، ثقة، ممدوح، له أصول رواها عنه صفوان بن يحيىٰ»[1].

وهنا توجد بعض الأبحاث الرجالية بشأن تحديد هوية هذا الراوي وارتباطه بإسماعيل الجعفي، وقد تحدّثنا عن ذلك في رسالة مستقلّة حول إسماعيل الجعفي، ولا نرىٰ حاجة إلىٰ إعادة هذه الأبحاث في هذا المقال. وعلىٰ أيّ حال ليس هناك من كلام في وثاقة ثلاثة رواة في سند هذه الرواية، ويبقىٰ الكلام في ثلاثة رواة آخرين في سند هذه الرواية، وهم:

أوّلاً: أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفي:

ليس هناك توثيق صريح له، ولكن من الممكن إثبات اعتبار الحديث من ناحيته ببيانين، وفي كلا البيانين تمّ الاستفادة من المباني الرجالية المختلف فيها، ولكنّنا نرىٰ صحّة المباني الرجالية لهذين البيانين، وهنا لا نجد مجالاً لطرح هذه المباني وإثباتها، ولذلك سنكتفي بذكر أصل هذين البيانين:

---

(١) رجال الشيخ الطوسي، ص ١٢٤ / ١٢٤٦ = ١٨.

البيان الأوّل : روىٰ ابن عُقدة الكثير من الروايات عن هذا الراوي[١] ، وإن كثرة رواية كبار المشايخ عن راوٍ واحد تشكّل دليلاً علىٰ وثاقته .

البيان الثاني : يبدو أنّ هذا السند هو طريق النعماني إلىٰ كتاب الحسن ابن عليّ بن أبي حمزة البطائني الذي تكرّر ذكره مراراً في **غيبة النعماني**[٢] ، وقد تعرّضنا في سياق الكلام عن مصادر **غيبة النعماني** إلىٰ طرق الكشف عن مصادر الكتب ونشير هنا إلىٰ أنّ من بين الأساليب الهامّة في معرفة المصادر أنّه إذا كانت الأسانيد المنتهية إلىٰ شخص معيّن ذات ترتيب واحد وقد تعدّدت من بعده إلىٰ طرق مختلفة ، كان ذلك الشخص مؤلّفاً للمصدر ، وإنّ السند المشترك المتكرّر إليه يعتبر طريق المؤلّف إلىٰ مصدر الكتاب .

وفيما يتعلّق بنفس هذا السند الوارد في **غيبة النعماني** كذلك نتوصّل من خلال نفس هذا المبنىٰ إلىٰ أنّ الحسن بن عليّ بن أبي حمزة هو مؤلّف المصدر الذي أخذ عنه النعماني أحاديثه ، وما جاء في هذا السند هو نفسه الذي جاء في السند الذي بحثنا عنه في بداية تفسير النعماني . وقد نسب

---

(١) رجال النجاشي ، ص ٤ / ١ ، ١٠ / ٧ ، ٢٨ / ٥٣ ، ٣٦ / ٧٣ ، ٤٦ / ٩٥ ، ١٢٤ / ٣٢٠ ، ١٢٦ / ٣٢٨ ، ١٧١ / ٤٥٠ ، ٣٢٣ / ٥٨٥ ، ٢٥٢ / ٦٦٣ ، ٢٨١ / ٧٤٥ ، ٣٠٣ / ٨٢٦ ، ٣٥٦ / ٩٥٢ ، ٤١٤ / ١١٠٣ ، ٤١٧ / ١١١٥ ، ٤٤٩ / ١٢١٢ ، وانظر أيضاً : الهامش التالي .

(٢) غيبة النعماني ، ص ٣٤ / ٣ ، ٥١ / ٢ ، ٥٤ / ٦ ، / ١٩٤ / ١ ، ١٩٨ / ١١ ، ٢٠٠ / ١٦ ، ٢٠٤ / ٦ ، ٢٣٤ / ٢١ ، ٢٤٠ / ٣٥ ، ٢٤١ / ٣٧ ، ٢٥٠ / ٦ ، ٢٥٣ / ١٣ ، ٢٥٧ / ١٤ ، ٢٦٣ / ٢٢ و٢٤ ، ٢٦٤ / ٢٧ ، ٢٦٧ / ٣٧ ، ٢٦٩ / ٤٠ ، ٣١٧ / ٢ ، ٣٢٠ / ١٠ ؛ وأيضاً : مزار المفيد ، ص ١٥٨ / ٣ ؛ فهرست الشيخ الطوسي ، ص ٨٩ / ١١٩ .

النجاشي في رجاله في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة كتاباً إليه بعنوان (**فضائل القرآن**)[١]، مع ذكر طريقه إليه[٢]، وهو نفس الطريق مورد البحث. ومن خلال مجموع هذه الموارد يبدو أنّ الطريق المذكور هو طريق النعماني إلىٰ الحسن بن علي بن أبي حمزة.

ومن ناحية أخرىٰ قال عليّ بن الحسين بن فضّال إنّه كتب تفسير القرآن من بدايته إلىٰ نهايته عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، وربّما كان هذا يعني أنّ الحسن بن علي بن أبي حمزة كان له كتاب في التفسير وأنّ ابن فضّال قد كتب نسخة عنه وقام بروايته عنه.

ويحتمل أن يكون (**فضائل القرآن**) و(**تفسير القرآن**) أجزاء من كتاب أوسع عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، وأنّه يشتمل علىٰ مباحث تفسيرية عامّة مثله مثل **تفسير النعماني**، تفسير آحاد السور وفضل قراءة سور القرآن.

ولو ثبت أنّ **تفسير النعماني** مأخوذ عن كتاب الحسن بن عليّ بن فضّال، لأمكننا ذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار المبنىٰ الرجالي القائل بعدم الحاجة إلىٰ مناقشة السند في الطريق إلىٰ الكتب، تصحيح الطريق المتقدّم، رغم عدم إمكان إثبات وثاقة أحمد بن يوسف بن يعقوب.

---

(١) نقل الشيخ الصدوق الكثير من الروايات في أبواب ثواب سور القرآن التي تصل أسانيدها إلىٰ الحسن بن علي بن أبي حمزة وتنفصل عنه بعد ذلك، ويبدو أن هذه الأحاديث مأخوذة من كتاب فضائل القرآن هذا (انظر: ثواب الأعمال، ص ١٣٠ - ١٥٨).

(٢) رجال النجاشي، ص ٣٦ / ٧٣.

الثاني والثالث : الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني وأبوه علي ابن أبي حمزة :

ـ كان عليّ بن أبي حمزة البطائني من الوكلاء البارزين للإمام الكاظم عليه السلام ومن المعتمدين في المجتمع الشيعي ، وبعد سجن الإمام الكاظم عليه السلام كان الشيعة يحملون الكثير من أموال الإمام إلىٰ عليّ بن أبي حمزة وغيره من وكلاء الإمام . وبعد استشهاد الإمام عليه السلام تسبّبت كثرة هذه الأموال بافتتان بعض هؤلاء الوكلاء ، فقالوا بأنّ الإمام الكاظم هو آخر الأئمّة ، وأنكروا إمامة الإمام الرضا عليه السلام ، وهكذا تبلور مذهب الواقفية[١] .

وعلىٰ الرغم من ذلك فقد ورد اسم عليّ بن أبي حمزة في الكثير من الروايات ، وقد روىٰ عنه كبار المحدّثين من أمثال ابن أبي عمير ، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي ، والحسن بن محبوب ـ من أصحاب الإجماع ـ وكذلك عليّ بن الحكم ، وغيرهم ، وعليه كيف نوفّق بين ذلك وبين الانحراف العقائدي الشديد لعليّ بن أبي حمزة؟

ذكرت هنا احتمالات ، نشير إلىٰ بعضها إجمالاً :

يذهب المحدّث النوري إلىٰ الاعتقاد بأنّ عليّ بن أبي حمزة كان ثقة حتّىٰ بعد تأسيس مذهب الواقفية[٢] ، بيد أنّ الشواهد التاريخية الواضحة تثبت

---

(١) فيما يتعلّق بظهور المذهب الواقفي ، انظر : رجال الكشّي ، ص ٤٠٤ / ٧٥٩ / ٨٧١ ، ٤٦٧ / ٨٨٨ ؛ علل الشرائع ، ج ١ ، ص ٢٣٥ ؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ١ ، ص ١١٢ / ٢ و١١٣ / ٣ ؛ غيبة الطوسي ، ص ٦٤ .

(٢) خاتمة المستدرك ، ج ٤ ، (مستدرك الوسائل ، ج ٢٢) ، ص ٤٦٨ ـ ٤٧١ .

البون الشاسع بين الواقفة والإمامية، ومع سعة هذا الشرخ لا يمكن اعتبار زمان تحمّل الحديث عن عليّ بن أبي حمزة يعود إلىٰ زمن انتسابه إلىٰ المذهب الواقفي[١]، فمن ناحية كان موقف الواقفة تجاه الإمام الرضا عليه السلام شديداً، حتّىٰ سمحوا لأنفسهم أن يتجرّأوا ويتجاسروا علىٰ مقامه الشريف[٢]، حتّىٰ أنّ الإمام الرضا عليه السلام قد حظر التعامل مع الواقفة ومجالستهم، واعتبرهم بمثابة النواصب[٣]، وبذلك يتّضح الموقف السلبي للشيعة منهم، وإنّ لقب الممطورة[٤] ـ الذي يعني الكلاب المبتلّة بماء المطر ـ هو اللقب الذي أطلقه الإمامية علىٰ الواقفة، ممّا يثبت الشرخ الواسع بين هذين الاتجاهين[٥].

وعليه فإنّ كبار الإمامية قبل ظهور الواقفية أي في الوقت الذي كان

---

(١) صرّح الشيخ البهائي في بعض كتبه بهذا الأمر.

(٢) انظر علىٰ وجه الخصوص: رجال الكشّي، ص ٤٥٥ ـ ٤٦٧؛ غيبة الشيخ الطوسي، ص ٢٣ ـ ٨١.

(٣) رجال الكشّي، ص ٤٥٧ / ٨٦٤؛ وكذلك في ص ٢٢٩ / ٤١٠ و٤١١، ٤٦٠ / ٨٧٣ و٨٧٤.

(٤) رجال الكشّي، ص ٤٦٠ / ٨٧٥ و٤٦١ / ٨٧٨ و٨٧٩؛ غيبة الطوسي، ص ٦٩؛ الفصول العشرة في الغيبة، ص ٤٨ و١٠٩؛ كمال الدين، ص ٩٣؛ المسائل الصاغانية، ص ٦.

(٥) تمّت الإشارة في كتب المقالات والفرق من قبيل: فرق الشيعة للنوبختي، ص ٨١ و٨٢؛ المقالات والفرق، ص ٩٢ و٩٣؛ مقالات الإسلاميّين، ص ٢٩، إلىٰ الجذور التاريخية لهذا اللقب، ووجه هذه التسمية كناية عن الكلاب التي يصيبها المطر لشدّة عفنها وإهمالها عند الناس، وربّما كان ذلك بسبب تنجّس الإنسان الذي يدنو من مثل هذه الكلاب. ومهما كان فإنّ هذا التعبير يحكي عن عمق الشرخ بين الإمامية والواقفة، وانظر أيضاً: مكتب در فرايند تكامل، ص ٨٤، الهامش رقم: ٣٣.

يشهد فيه لعليّ بن أبي حمزة وغيره من الواقفة المعروفين من أمثال زياد بن مروان القندي بجلالة القدر كانوا يأخذون عنهم الرواية، وحيث إنّ مدار تقييم أحاديث كل راوٍ هو زمن تحمّل الحديث عنه، لذلك فإنّ الانحراف المذهبي وضعف أو كذب هؤلاء الرواة بعد ذلك لا يضرّ بصحّة الأحاديث المروية عنهم قبل حصول هذا الانحراف.

بيد أنّ هذه الطريقة في إثبات الاعتبار لروايات عليّ بن أبي حمزة لا يجدينا نفعاً في بحثنا هذا؛ لأنّ هذه الطريقة إنّما تأتي فيما إذا كان الراوي عن عليّ بن أبي حمزة من الإمامية، وليس شخصاً مثل الحسن بن عليّ بن أبي حمزة الذي هو من كبار الواقفة.

وبطبيعة الحال لو ذهبنا مذهب المحدّث النوري في توثيق عليّ بن أبي حمزة حتّىٰ بعد تأسيس المذهب الواقفي، فإنّ نتيجة البحث سوف تأخذ منحىً آخر مغايراً تماماً، بيد أنّ هذا المبنىٰ غير تام كما أثبتنا ذلك بالتفصيل، وعليه تكون الرواية عن عليّ بن أبي حمزة غير تامّة.

ـ أمّا الحسن بن عليّ بن أبي حمزة فكما جاء في **رجال الكشّي** أنّ عليّ بن الحسن بن فضّال قال عنه:

«كذّاب ملعون، رويت عنه أحاديث كثيرة، وكتبت عنه تفسير القرآن كلّه من أوّله إلىٰ آخره، إلّا أنّي لا أستحلّ أن أروي عنه حديثاً كثيراً»[1].

---

(١) رجال الكشّي، ص ٥٥٢ / ١٠٤٢، جدير بالذكر أنّ هذا الكلام بهذه الألفاظ ورد في ترجمة عليّ بن أبي حمزة أيضاً، وكان السؤال فيه موجّهاً من قبل العيّاشي إلىٰ عليّ

وفي **رجال النجاشي** نقلاً عن **رجال الكشّي** تمّ الاكتفاء بعبارة (فطعن عليه) فقط[١]، ويحتمل أنّ سبب ذلك جنوح النجاشي إلىٰ الاختصار.

وقيل بشأنه في **رجال ابن الغضائري**:

«واقف ابن واقف، ضعيف في نفسه، وأبوه أوثق منه، وقال عليّ بن

ابن الحسن أيضاً (ص ٤٠٤ / ٧٥٦). إنّ مورد السؤال هنا هو (ابن أبي حمزة)، وبقرينة عنوان رجال الكشّي يبدو للذهن أنّ المراد منه هو عليّ بن أبي حمزة، إلّا أنّ القرائن الواضحة تثبت أنّ المراد من ابن أبي حمزة هو الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، وعليه فإنّ ذكر هذه العبارة في ذيل ترجمة عليّ بن أبي حمزة ليس صحيحاً. وإنّ أهمّ قرينة علىٰ ذلك أنّ ولادة عليّ بن الحسن بن فضّال كانت بعد وفاة عليّ بن أبي حمزة. وفي توضيح هذا الأمر من الضروري أن نشير إلىٰ ولادة عليّ بن الحسن بن فضّال. قال النجاشي في ترجمته (رجال النجاشي، ص ٢٥٧ / ٦٧٦) أنّه عندما كان في الثامنة عشرة من عمره قابل أحاديث أبيه معه، وحيث أنّه لم يكن يفهم الأحاديث، فإنّه لم يكن يرويها علىٰ نحو مباشر، وإنّما يروي الحديث عن أبيه بتوسّط أخويه، وبعد الالتفات إلىٰ أنّ وفاة أبيه الحسن بن عليّ بن فضّال في عام ٢٢٤، إذا كان زمن مقابلة الأحاديث في حدود تلك الفترة، ستكون ولادة عليّ في حدود عام ٢٠٦، وعلىٰ أيّ حال لا يمكن لولادته أن تكون أبعد بكثير من هذا التاريخ، ولذلك يمكن القول إنّه ولد في عام ٢٠٢ أو ٢٠٣ للهجرة بعد استشهاد الإمام الرضا عليه السلام، إلّا أنّ عليّ بن أبي حمزة قد ذكر في عدد من الروايات أنّه توفّي في حياة الإمام الرضا عليه السلام، (رجال الكشّي، ص ٤٠٤ / ٧٥٥، ٤٤٤ / ٨٣٤) وقد ورد التصريح في رواية أنّه توفّي عندما كان الإمام الرضا في خراسان، (دلائل الإمامة، ص ٣٦٥ / ٣١٨)، وعليه فإنّ وفاة عليّ بن أبي حمزة كانت في السنوات الأخيرة من حياة الإمام الرضا عليه السلام. من هنا كان سماحة الوالد ـ مدّ ظله ـ يؤكّد في بحث كلّيّات علم الرجال بالاستناد إلىٰ هذا الدليل أنّ المراد من ابن أبي حمزة في كلام عليّ بن الحسن بن فضّال، ليس عليّ بن أبي حمزة.

(١) رجال النجاشي، ص ٣٦ / ٧٣.

الحسن بن فضّال[١]: «إنّي لأستحي من الله أن أروي عن الحسن بن عليّ»، وحديث الرضا عليه السلام فيه مشهور»[٢].

وقد اعتبر بعض مشايخ حمدويه بن نصير الحسن بن عليّ بن أبي حمزة أنّه «رجل سوء»[٣]، وقد اعتبره الكشّي في ترجمة شعيب العقرقوفي أنّه كذّاب[٤].

كما أنّ وقوع الحسن بن عليّ بن أبي حمزة في أسانيد **كامل الزيارات** وأسانيد **تفسير القمّي** ليس دليلاً علىٰ وثاقته أيضاً، ولذلك ليست هناك من حاجة إلىٰ مقارنة هذا الأمر بالتضعيفات المتقدّمة[٥].

وعلىٰ الرغم من ذلك فقد سعىٰ المحدّث النوري من خلال تقديم بعض القرائن إلىٰ إثبات وثاقة الحسن بن عليّ بن أبي حمزة[٦].

---

(١) جاء في النصّ المطبوع لرجال ابن الغضائري، ص ٥١ / ٣٣ (الحسن بن عليّ بن فضّال)، ويبدو أنّه من الخطأ، والصحيح ما ذكرناه نقلاً عن مجمع الرجال، ج ٢، ص ٢٢. انظر أيضاً: رجال العلّامة الحلّي، ص ٢١٣ / ٧. ولا يبعد أن يكون هذا الأمر فيه إشارة إلىٰ ما ذكر في رجال الكشّي، وأنّه قد حصل تحريف في أحد هذين النقلين.

(٢) إنّ حديث الإمام الرضا عليه السلام بشأن عليّ بن أبي حمزة مشهور، وليس بشأن ولده الحسن (انظر: معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ١٦).

(٣) رجال الكشّي، ص ٥٥٢ / ١٠٤٢.

(٤) رجال الكشّي، ص ٤٤٣ / هامش ٨٣١.

(٥) قارنوا ذلك بما جاء في معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ١٥.

(٦) مستدرك الوسائل، ج ٢٢، (خاتمة المستدرك، ج ٤)، ص ٢٤٢.

نقل ومناقشة كلام المحدّث النوري في إثبات وثاقة الحسن بن علي بن أبي حمزة :

القرينة الأولىٰ : إنّ أحمد بن محمّد بن أبي نصر ـ من الجماعة التي لا تروي إلّا عن الثقة ـ قد روىٰ عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة في باب تدبير التهذيب .

كان سماحة الوالد ـ مدّ ظله ـ يُشير في أبحاثه الرجالية إلىٰ أنّ هذا الحديث بالالتفات إلىٰ تعقيداته السندية والمتنية لا يصحّ الاستناد إليه في الأبحاث الرجالية ، ويحتمل احتمالاً كبيراً أنّه تعرّض للتحريف ، وفي الموارد التي يكون فيها الحديث عرضة للغرابة والتعقيد والإعضال لا يمكن التمسّك بأصالة عدم التحريف للقول بانتفاء احتمال التحريف في السند ، وفي ملحق المقال سوف نتحدّث بشأن هذا السند .

القرينة الثانية : رواية الكثير من الكبار عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة .

فقد ذكر المحدّث النوري أسماء عدد من الأشخاص الذين يروون عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة ، وإنّ أغلب هؤلاء لم يروِ عنه إلّا رواية واحدة أو بضع روايات في الحدّ الأقصىٰ ، وإنّ وثاقة بعضهم بحاجة إلىٰ بحث وتحقيق ، كما هو الحال بالنسبة إلىٰ صالح بن أبي حمّاد[1] ، وفيما يخصّ هذا

---

(١) ذكر صالح بن حمّاد في المستدرك ، ج ٢٢ (خاتمة المستدرك ، ج ٤) ، ص ٢٤٣ ، وهو خطأ .

الراوي لم نعثر علىٰ رواية مباشرة له عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة[١] .

والراوي الوحيد الذي له الكثير من الروايات عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة ، هو إسماعيل بن مهران ، وليس هناك من شكّ في جلالة قدره ، بالرغم من وجود بعض التضعيفات في حقّه ، ولكن لا يمكن التعويل عليها كثيراً[٢] .

بيد أنّ كثرة رواية إسماعيل بن مهران عنه لا تنهض في كونها دليلاً علىٰ وثاقة الحسن بن علي بن أبي حمزة[٣] ، وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) وبطبيعة الحال فإن صالح بن أبي حماد في بعض الروايات يروي عن الحسن بن علي (الكافي ، ج ٢ ، ص ١٥٧ / ٣ . ج ٤ ، ص ١٥٥ / ٥ . ج ٥ ، ص ٩٢ / ٤) ، والمراد من الحسن بن علي في هذا الأسناد إما هو الوشاء (الذي يروي عنه صالح بن أبي حماد إمّا بهذا العنوان أو بعنوان الحسن بن علي الوشاء . انظر : معجم الرجال ، ج ٩ ، ص ٣٧٥ ؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ٢ ، ص ٢٢٨ / ١ ، وقارن ذلك بصفحة ٢٣٢ / ١) أو ابن فضّال (الذي يروي عنه أيضاً صالح بن أبي حماد . انظر : معجم الرجال ، ج ٩ ، ص ٣٧٣) ، وليس هناك من مبرّر يحتّم علينا القول بأن المراد من الحسن بن علي هنا هو الحسن بن علي بن أبي حمزة ، أو أن ننفي احتمال ذلك .

(٢) وقد نقلت في شأنه أكثر أقوال الرجاليين انظر : رجال ابن الغضائري ، ص ٣٨ ؛ رجال الكشّي ، ص ٥٨٩ / ١١٠٢ .

(٣) ما سنعمد إلىٰ توضيحه في النصّ إنّما هو بشأن أداء الرواية عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة من قبل إسماعيل بن مهران . ولكن يبقىٰ السؤال هنا : مع وجود الشرخ الكبير بين الإمامية والواقفة ، كيف يمكن لإسماعيل بن مهران أن يروي عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة؟ في الجواب عن هذا السؤال يجب علينا أن ندرك أنّ الحسين بن مهران وهو أخو إسماعيل بن مهران كان من الواقفة (رجال النجاشي ، ٥٦ / ١٢٧ ؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ٢ ، ٢١٣ / ٢٠) ؛ كما كان ابن عمّه أحمد بن محمّد بن أبي

أوّلاً: قال ابن الغضائري عن إسماعيل بن مهران: «يروي عن الضعفاء». فإذا قبلنا بهذا الكلام فإنّ كثرة الرواية لإسماعيل بن مهران عن أحد الرواة لا تكون دليلاً علىٰ وثاقة ذلك الراوي؛ لأنّ رواية الأحاديث الكثيرة من قبل راوٍ جليل القدر عن أحد الرواة تدلّ علىٰ وثاقة المروي عنه باعتبارها قاعدة سارية في قبول وثاقة المرويّ عنه ولكنّها لا تصدق في الرواة الذين لا يتحرّزون عن الرواية عن الضعفاء من أمثال أحمد بن محمّد بن خالد البرقي الذي يخالف في ذلك ديدن المحدّثين.

ثانياً: لو لم نقل بما قاله الغضائري، أو أنكرنا نسبة كتاب الرجال إليه، واعتبرنا مؤلّفه شخصاً مجهولاً لا يُعتمد عليه، فوفقاً لمقتضىٰ التحقيق فإن كثرة رواية الأجلاء عن رجل واحد لا يقوم دليلاً علىٰ وثاقته دائماً، بل إنّ ذلك يتوقّف علىٰ شروط، منها:

١ ـ أن لا تكون الروايات المروية عنه خاصّة بالمستحبّات والسنن؛ إذ قد يكون هناك تعويل في الرواية علىٰ قاعدة (من بلغ) أو قاعدة (التسامح في أدلّة السنن)، دون النظر إلىٰ وثاقة الراوي.

٢ ـ في الموارد التي لا يكون فيها خبر العادل غير العلمي حجّة، بل

نصر في بداية أمره واقفيّاً ثمّ اهتدىٰ بعد ذلك (غيبة الطوسي، ص ٧١ / ٤٦). بل كان آل مهران من القائلين بالمذهب الواقفي (غيبة الطوسي، نفس الموضع). لذلك يحتمل أنّ كون إسماعيل بن مهران كان واقفيّاً في بداية أمره، ثمّ اهتدىٰ، وإنّ أخذه الحديث عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة يعود للفترة التي كان فيها واقفيّاً. وعلىٰ فرض أنّ إسماعيل بن مهران لم يكن واقفيّاً أبداً، يمكن القول بأنّ واقفية أسرته هي التي أعدّت الأرضية إلىٰ ارتباطه بالحسن بن عليّ بن أبي حمزة.

يجب في مورده تحصيل العلم، كما هو الحال بالنسبة إلىٰ المسائل الاعتقادية؛ إذ في هذا النوع من المسائل قد يكون نقل الرواية عن الراوي مقدّمة لتحصيل العلم، بمعنىٰ أنّه من خلال ضمّ الأحاديث الأخرىٰ بعضها إلىٰ البعض الآخر وتراكم القرائن المختلفة نتوصّل إلىٰ إثبات المسألة، ففي تحصيل العلم لا حاجة إلىٰ أن يكون كلّ واحد من الأحاديث المعتمد عليها معتبرة بأجمعها، ومن هنا كانت الأحاديث الضعيفة مؤثّرة في تحقيق التواتر، ففي المسائل الاعتقادية تروىٰ الكثير من الأحاديث في الكتب الروائية، والكثير من هذه الأحاديث غير معتمدة من الناحية السندية، ولكنّها تساعد علىٰ تحصيل العلم من خلال ضمّها إلىٰ الأحاديث الأخرىٰ، ولذلك مثلاً نشاهد في كتاب الحجّة من **الكافي** أسماء كثير من المجهولين، ويبعد أن يكون الكليني من القائلين بتوثيق جميع هؤلاء الأشخاص، بل يبدو أنّ السبب في نقل الرواية عن هؤلاء الأفراد يعود إلىٰ نفس هذه المسألة المشار إليها آنفاً من ضمّ الأحاديث بعضها إلىٰ بعض.

وفيما يتعلّق بإسماعيل بن مهران ورواياته الكثيرة عن الحسن بن عليّ ابن أبي حمزة فلا ينطبق عليه ما ذكرناه آنفاً وإنّما من باب أنّ كثيراً من رواياته إنّما هي في السنن والمستحبّات من قبيل: ثواب سور القرآن الكريم[١]، أو فضل الصلوات علىٰ النبيّ الأكرم وأهل بيته[٢] فلا داعي لوثاقة

---

(١) الكافي، ج ٢، ص ٦٢٠ / ٣، ٦٢٣ / ١٠؛ أمالي الصدوق، المجلس ١٦ / ٨، وخاصّة ثواب الأعمال، أبواب ثواب قراءة سور القرآن، ص ١٣٠ ـ ١٥٨.

(٢) الكافي، ج ٢، ص ٤٩٢ / ٦.

السند فيها وذلك وفقاً لقاعدتي (من بلغ) و(التسامح في أدلّة السنن).

كما روىٰ إسماعيل بن مهران الكثير من الروايات المتّصلة بموضوع الغيبة والمهدوية عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة[1]، إذ يمكن لمثل هذه الروايات أن تكون مقدّمة لتحصيل العلم واليقين، دون الأخذ بنظر الاعتبار وثاقة المروي عنه.

مضافاً إلىٰ أنّه حتّىٰ لو افترضنا أنّ إسماعيل بن مهران كان يرىٰ وثاقة الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، فإنّ هذا التوثيق معارض بتضعيفه من قبل عليّ بن الحسن بن فضّال.

أمّا القرينة الثالثة ـ التي ترتبط بموضوع بحثنا الأصلي بشكل أكبر ـ وهي أنّ الأصحاب قد تلقّوا روايات الحسن بن عليّ بن أبي حمزة بالقبول.

وقد ذكر المحدّث النوري **تفسير النعماني** هذا بوصفه شاهداً علىٰ هذه المسألة، وأشار إلىٰ أنّ عليّ بن إبراهيم قد جاء بخلاصة هذه الرواية في بداية **تفسيره**، وقد لخّص السيّد المرتضىٰ **تفسير النعماني** وقد عرف هذا التلخيص بـ: **رسالة المحكم والمتشابه**، وقد غيّر الشيخ الجليل سعد بن عبد الله ترتيب هذا الحديث، وعمد إلىٰ تبويبه، وتفريق أجزائه علىٰ مختلف الأبواب.

ولكن هذه القرينة أيضاً لا يمكن القبول بها علىٰ وثاقة الحسن بن عليّ ابن أبي حمزة؛ إذ يمكن القول بشأن مقدّمة **تفسير علي بن إبراهيم** والارتباط الوثيق بينهما:

---

(١) لقد ورد ذكر إسماعيل بن مهران في سند مشابه لسند تفسير النعماني في كتاب غيبة النعماني بكثرة، وقد أشرنا إلىٰ هذه الموارد في بداية الكلام عن تفسير النعماني.

أوّلاً: ليس هناك من دليل علىٰ أنّ هذه المقدّمة مأخوذة من هذا التفسير، بل يحتمل أن تكون مأخوذة من رواية أخرىٰ، وهي نفسها كانت قد وصلت إلىٰ الحسن بن عليّ بن أبي حمزة أيضاً، وإنّه أضاف عليها إضافات كثيرة ونسبها إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام.

وثانياً: إنّ التفسير الموجود اليوم باسم **تفسير عليّ بن إبراهيم** كذلك ليس من تأليفه، بل هو تفسير شخص آخر، ويبدو أنّه من تأليف علي بن حاتم القزويني الذي كان يكثر من النقل عن **تفسير القمّي**[1]، فنسب إلىٰ القمّي وعلىٰ الرغم من التصريح باسم عليّ بن إبراهيم في مقدّمة هذا التفسير، ولكن بملاحظة ما قيل في حقّ عليّ بن حاتم من أنّه «يروي عن الضعفاء»[2]، وتوسّط شخص اسمه أبو الفضل العبّاس بن محمّد بن القاسم بن حمزة بن موسىٰ بن جعفر بين مؤلّف هذا التفسير وعليّ بن إبراهيم في مستهلّ نصّ التفسير[3]، والذي لم نعثر علىٰ دليل علىٰ وثاقته؛ كلّ ذلك يجعلنا لا نستطيع الاعتماد علىٰ مقدّمة هذا التفسير، وتبعاً لذلك لا يمكن القول باعتماد علي بن إبراهيم علىٰ الحسن بن عليّ بن أبي حمزة.

وقد تحدّثنا سابقاً حول **رسالة المحكم والمتشابه** ونسبتها إلىٰ السيّد المرتضىٰ.

كما أنّ **رسالة سعد بن عبد الله** رسالة مجهولة ولا يمكن الجزم بنسبتها

---

(١) دانشنامة جهان إسلام، مدخل تفسير عليّ بن إبراهيم القمّي، للكاتب.

(٢) رجال النجاشي، ص ٢٦٣ / ٦٨٨.

(٣) تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٧.

إلىٰ سعد بن عبد الله ، وسوف نتحدّث عنها بتفصيل أكثر إن شاء الله .

فبالالتفات إلىٰ ما تقدّم نستنتج عدم وجود دليل علىٰ وثاقة الحسن بن عليّ بن أبي حمزة .

المسألة الأخرىٰ التي يمكن أن نشير إليها بشأن سند **تفسير النعماني** هي أنّ رواية عليّ بن أبي حمزة عن إسماعيل بن جابر لم ترد في موضع آخر ، ولكن حيث إنّ هذه المسألة بالنظر إلىٰ الظروف الزمانية والمكانية لا تجعل من رواية عليّ بن أبي حمزة عن إسماعيل بن جابر أمراً مستغرباً[1] ، لا تكون مسألة ذات أهمّية .

فنتيجة البحث هي أنّه بلحاظ وجود الحسن بن عليّ بن أبي حمزة وأبيه في سند **تفسير النعماني** ، لا يمكن اعتبار هذا الكتاب بوصفه نصّاً حديثيّاً معتبراً .

أمّا الآن فنتساءل : هل يمكن اعتبار هذا الحديث بملاحظة نصّه رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام؟

القسم الثاني : مناقشة تفسير النعماني بملاحظة نصّ الحديث .

الذي يبدو من **تفسير النعماني** باستثناء المقدّمة التي هي عبارة عن

---

(١) إن كلّاً من عليّ بن أبي حمزة وإسماعيل بن جابر من أصحاب الإمام الصادق والإمام الكاظم عليهما السلام ، وكلاهما كوفيّ . (انظر : رجال الشيخ الطوسي ، ص ١٦٠ / ١٧٨٩ = ٩٣ ، ٣٣١ / ٤٩٣٤ = ١٣ ؛ رجال البرقي ، ص ٢٨ ؛ وكذلك : رجال الشيخ الطوسي ، ص ٢٤٥ / ٣٤٠٢ = ٣١١ ، ٣٣٩ / ٥٠٤٩ = ١٠ ؛ رجال البرقي ، ص ٢٥ و٤٨ ؛ رجال الكشّي ، ص ٤٩ / ٦٥٦) .

صفحتين، والصفحة التي في بداية الرواية المروية عن الإمام الصادق عليه السلام أنّ بقية الرواية إلىٰ نهايتها هي من كلمات الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا ما تشهد له العبارات الواردة في النصّ من قبيل: «سُئل صلوات الله عليه»[١]، أو «سألوه»[٢] التي ورد ذكرها في هذه الرسالة مراراً وتكراراً، وفي بعض موارد الحديث نجد تعبيرات تؤكّد علىٰ هذا الأمر، من قبيل:

ـ «لمّا أردت قتل الخوارج بعد أن أرسلت إليهم ابن عبّاس لإقامة الحجّة عليهم، قلت: يا معشر الخوارج»[٣].

طبقاً لهذه العبارة تكون هذه الرواية قد صدرت عن أمير المؤمنين بعد معركة النهروان مع الخوارج.

ـ ثمّ قال صلوات الله عليه: «وأوصاني رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: يا عليّ إن وجدت فئة تقاتل بهم؛ فاطلب حقّك، وإلّا فالزم بيتك، فإنّي قد أخذت لك العهد يوم غدير خمّ بأنّك خليفتي ووصيّي، يا أبا الحسن حقيق علىٰ الله ...»[٤].

ـ «وذلك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يُكثر من مخاطبتي بأبي تراب»[٥].

والآن نريد أن نرىٰ هل يمكن من خلال قراءتنا لنصّ هذا الحديث أن نحكم بأنّ هذا التفسير من كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام؟

---

(١) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ١١.

(٢) بحار الأنوار، ج ٩٣، ص ٦ و١١ و١٢ و١٦ و١٧ ـ مرّتين ـ و٢٠ و٢٢ و٢٣.

(٣) بحار الأنوار ٩٣ / ١٥.

(٤) بحار الأنوار ٩٣ / ١٥.

(٥) بحار الأنوار ٩٣ / ٢٧.

ونناقش هذا البحث من زاويتين، الأولىٰ من ناحية الأساليب والالتفات للمفردات والعبارات وطريقة ترتيبها، والثانية من ناحية المحتوىٰ ومقارنة الأفكار المثارة في الحديث ومدىٰ انسجامها مع عصر أمير المؤمنين عليه السلام.

مناقشة أسلوب تفسير النعماني[١]:

قال سماحة السيّد المددي بشأن أسلوب الكتاب:

«إنّ أسلوب الكتاب بشكل عام أقرب إلىٰ تأليف كتاب أو رسالة منه إلىٰ كلام المعصومين عليهم السلام المتعارف والمتعاهد لدينا، كما أنّه من الناحية الأدبية متوسّط في أدائه الأدبي، وهو ممزوج بالمصطلحات العلمية من قبيل: العام والخاص، والناسخ والمنسوخ، والقياس والرأي والاجتهاد وما إلىٰ ذلك، وإنّه من ناحية أسلوب البيان ومتانة الألفاظ ودقّة المعاني ووضوح المطالب وشموليّتها واستيعابها غير قابل للمقارنة بنهج البلاغة علىٰ الإطلاق»[٢].

إنّ كلام سماحة السيّد في مجموعه كلام صائب ومتين، وإن كنت أختلف معه في بعض الجزئيّات، فمثلاً:

إنّ كلمات من قبيل: العام والخاص، والناسخ والمنسوخ، ليست

---

(١) بعد أن أعددت مقدّمات كتابة هذه المقالة وتدوين بعض أجزائها، اطّلعت علىٰ مقال لسماحة السيّد المددي في العدد ٢٨ من مجلّة (آيينه‌ى پژوهش) (وهنا أرىٰ من واجبي أن أتقدّم بالشكر لسماحة الشيخ مهدوي راد الذي أطلعني علىٰ هذا المقال والتي لفتت انتباهي عندما كتبت هذا الجزء من مقالتي هذه وعندما تعرّضت إلىٰ نسبة هذه الرسالة إلىٰ النعماني فبذلت جهدي في بيان المضامين المفصّلة في مقالته علىٰ نحو الإجمال.

(٢) آيينه‌ى پژوهش، العدد: ٢٨، ص ١١٤.

مصطلحات علمية بالضرورة، فإنّ هذه الكلمات مستعملة في الأحاديث بمعانيها العرفية، وهي قريبة من معانيها الاصطلاحية[١]، كما أنّ مفردة القياس والرأي والاجتهاد ليست مفردات مستحدثة، ولذلك فقد وردت في الأحاديث المعتبرة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وعن أمير المؤمنين عليه السلام، فمثلاً وردت كلمة القياس في حديث معتبر عن النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله إذ يقول: «ما علىٰ ديني من استعمل القياس في ديني»[٢].

وفي رواية أخرىٰ عن أمير المؤمنين عليه السلام يقول فيها: «من نصب نفسه للقياس لم يزل دهره في التباس، ومن دان الله بالرأي لم يزل رأيه في ارتماس»[٣].

ولو أنّه قد ذكر مفردة الاستحسان بدلاً من ذكر هذه المفردات لكان أنسب[٤].

كما أنّ مقارنة **تفسير النعماني بنهج البلاغة** الذي هو مختار الشريف

---

(١) من باب المثال انظر: الكافي، ج ١، ص ٦٢ / ١، ص ٢١٣ / ٢؛ بصائر الدرجات، ص ٢٠٣ / ٤، ٢٠٤ / ٨؛ تفسير العيّاشي، ج ١، ص ١٦٤ / ٦؛ كتاب سُليم بن قيس، ص ٦٢٠ و٧٨٣ حيث جاء التعبير في هذه الموارد بمفردات العام والخاص والناسخ والمنسوخ، وبعضها لا إشكال فيه من الناحية السندية (بصائر الدرجات، ص ٢٠٣ / ٤).

(٢) أمالي الصدوق، مج ٢ / ٣؛ التوحيد، ص ٦٨ / ٢٣؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ١١٦ / ٤؛ مشكاة الأنوار، ص ٩.

(٣) الكافي، ج ١، ص ٥٧ / ١٧.

(٤) حيث لم أرَ استعمال مفردة الاستحسان في رواية بمعنىٰ مشابه للمعنىٰ المراد اصطلاحاً.

الرضي من مجموع كلمات الإمام لا يبدو صائباً؛ لأنّ مؤلّف **نهج البلاغة** إنّما اختار بعض الخطب والكلمات عن أمير المؤمنين التي رأىٰ أنّها تقف في مرتبة عالية من الناحية الأدبية والبلاغية.

وقد نقل سماحة السيّد المددي ثلاثة مقاطع من هذه الرسالة ليستنتج منها عدم تشابه هذه الرسالة بالكلام المعروف عن الإمام، وإنّ هذه المقاطع خير شاهد علىٰ هذا الكلام، وخاصّة المقطع الأوّل (ص ٦٧ بالالتفات إلىٰ عبارة: وغيره ممّا لو شرح لطال به الكتاب) والمقطع الثالث (ص ٩١، وأمّا الردّ علىٰ من قال بالرأي والقياس والاستحسان، ...).

وهذه نماذج أخرىٰ نذكرها في سياق الكلام:

ـ «وقد اعترض علىٰ ذلك بأن قيل: قد رأينا أصنافاً من الحيوان لا يُحصىٰ عددها، يبقىٰ ويعيش بغير أمر ولا نهي ... وإذا جاز أن يستقيم بقاء الحيوان المستبهم... بطل قولكم إنّه لابدّ للناطقين من آمر وناهٍ، وإلّا لم يبقوا. والردّ عليهم هو أنّ الله تعالىٰ لمّا خلق الحيوان علىٰ ضربين: مستبهم وناطق ...» (ص ٤٢).

ـ «قال المعترض: قد وجدنا بعض البهائم ... قيل: هذا الذي ذكرتم لا يكون علىٰ العموم، وإنّما يكون في الواحد بعد الواحد لعلّةٍ ما... وجه آخر هو أن ... فبطل الاعتراض» (ص ٤٣).

ـ «اللهمّ إلّا أن يدّعي مدّعٍ أنّ الإمامة مستغنية عمّن هذه صفته...» (ص ٤٤).

علماً بأنّ عبارة (اللهمّ إلّا أن) قد وردت في رواية عن الإمام جعفر

الصادق عليه السلام[١]، ولكنّها لم ترد في عبارات من سبقه من الأئمّة عليهم السلام، وخاصّة عن الإمام أمير المؤمنين عليه السلام[٢].

ـ «وأمّا من أنكر فضل رسول الله صلى الله عليه وآله، فالدليل علىٰ بطلان قوله قول الله عزّ وجلّ... والدليل علىٰ ذلك قول جبرئيل عليه السلام... ويزيد ذلك بياناً قوله تعالىٰ...» (ص٨٧).

وسوف نشير لاحقاً إلىٰ نماذج شبيهة بهذه النماذج.

وخلاصة القول: إنّ الأسلوب الأدبي **لتفسير النعماني** ومفرداته وتعبيراته لا تنسجم مع أسلوب الأحاديث المعروفة عن أمير المؤمنين عليه السلام.

محتوىٰ رسالة النعماني:

لقد تمّ ذكر الكثير من آيات القرآن الكريم في **تفسير النعماني** للردّ علىٰ بعض الأفكار والآراء، وإنّ ظاهر عبارات التفسير يفهم منها أنّ هذه الأفكار كانت موجودة في عصر صدور هذا الحديث، وأنّ الحديث إنّما صدر للإجابة عن هذه الأفكار والآراء، وإنّ هذه الآراء ليست من الآراء التي ظهرت بعد صدور النصّ بسنوات. في حين أنّ هذه الأفكار التي اشتملت عليها هذه الرسالة لم تكن مطروحة في عصر الإمام عليّ عليه السلام، ويبدو أنّها ظهرت بعد ظهور علم الكلام واتّساع رقعة الجدل الكلامي بين المسلمين في مرحلة

---

(١) الكافي، ج ١، ص ٢٣٣ / ١؛ إرشاد المفيد، ج ٢، ص ١٨٧؛ رجال الكشّي، ص ٤٢٨ / ٨٠٢.

(٢) وإنّ نقل دعائم الإسلام، ج ٢، ص ٣٥٣ في هذا المورد غير معتمد.

لاحقة، وعلىٰ الرغم من عدم توفّر الوقت الكافي لدراسة جميع الأحاديث المعتمدة المروية عن أمير المؤمنين عليه السلام، إلّا أنّني لا أتصوّر إمكانية العثور علىٰ شاهد معتبر يُثبت وجود هذه الأفكار في عصر الإمام عليّ عليه السلام. ومن بين تلك الأفكار مثلاً:

ـ الردّ علىٰ من زعم أنّ الإيمان لا يزيد ولا ينقص، وأنّ الكفر كذلك (ص ٥).

ـ ردٌّ علىٰ من زعم أن ليس بعد الموت وقبل القيامة ثواب وعقاب (ص ٥، وكذلك ص ٨٤).

ـ ردٌّ علىٰ من أنكر فضل النبيّ صلى الله عليه وآله علىٰ جميع الخلق (ص ٥، وكذلك ص ٨٧).

ـ ردٌّ علىٰ من أنكر الإسراء به صلى الله عليه وآله ليلة المعراج (ص ٥ وكذلك ص ٨٥).

ـ أمّا الردّ علىٰ المجبّرة وهم الذين زعموا أنّ الأفعال إنّما هي منسوبة إلىٰ العباد مجازاً لا حقيقة، وإنّما حقيقتها لله لا للعباد، وتأوّلوا في ذلك آيات من كتاب الله لم يعرفوا معناها (ص ٨٥).

كما أنّ استعمال مصطلحي الحقيقة والمجاز في عصر الإمام عليّ عليه السلام موضع تأمّل!

ـ وخالفهم فرقة أخرىٰ في قولهم؛ فقالوا إنّ الأفعال نحن نخلقها عند فعلنا لها، وليس فيها صنع ولا اكتساب ولا مشيئة ولا إرادة ... (ص ٨٦).

ـ وأمّا عصمة الأنبياء والمرسلين والأوصياء فقد قيل في ذلك أقاويل

تختلف، قال بعض الناس: هو مانع من الله تعالىٰ يمنعهم عن المعاصي فيما فرض الله عليهم من التبليغ عنه إلىٰ خلقه، وهو فعل الله دونهم، وقال آخرون: العصمة من فعلهم؛ لأنّهم يحمدون عليها، وقال آخرون: يجوز علىٰ الأنبياء والمرسلين والأوصياء ما يجوز علىٰ غيرهم من الذنوب كلّها، والأوّل باطل لقوله ... (ص ٨٨ و٨٩).

ـ أمّا الإحتجاج علىٰ من أنكر الحدوث مع ما تقدّم فهو أنّا لمّا رأينا هذا العالم المتحرّك متناهية أزمانه وأعيانه وحركاته وأكوانه وجميع ما فيه، ووجدنا ما غاب عنّا من ذلك يلحقه النهاية ووجدنا العقل يتعلّق بما لا نهاية، ولولا ذلك لم يجد العقل دليلاً يفرّق ما بينهما، ولم يكن لنا بدّ من إثبات ما لا نهاية له معلوماً معقولاً أبديّاً سرمديّاً ليس بمعلوم أنّه مقصور القوىٰ ولا مقدور ولا متجزّئ ولا منقسم، فوجب عند ذلك أن يكون ما لا يتناهىٰ مثل ما يتناهى، وإذ قد ثبت لنا ذلك فقد ثبت في عقولنا أنّ ما لا يتناهىٰ هو القديم الأزلي، وإذا ثبت شيءٌ قديم وشيءٌ محدث، فقد استغنىٰ القديم البارئ للأشياء عن المحدث الذي أنشأه وبراه وأحدثه، وصحّ عندنا بالحجّة العقلية أنّه المحدث للأشياء ... (ص ٩٠ ـ ٩١).

وفيما بعد تتواصل هذه البحوث والمفردات الفلسفية.

ـ أمّا الردّ علىٰ من قال بالرأي والقياس والاستحسان والاجتهاد ومن يقول: (إنّ الاختلاف رحمة)، فاعلم أنّا لمّا رأينا من قال بالرأي والقياس قد استعمل شبهات الأحكام لمّا عجزوا عن عرفان إصابة الحكم، وقالوا: «ما من حادثة إلّا ولله فيها حكم، ولا يخلو الحكم من وجهين، إمّا أن يكون نصّاً أو

دليلاً، وإذ رأينا الحادثة قد عدم نصّها فزعنا ـ أي رجعنا ـ إلىٰ الاستدلال عليها بأشباهها ونظائرها» (ص ٩١).

ومن ثمّ يستمرّ في نقل ونقد مختلف الأدلّة من الآيات والروايات النبوية وعمل الصحابة المستفادة في إثبات القياس، ولكن عند مقارنة كلّ ذلك بالروايات المأثورة عن الأئمّة وخاصّة أمير المؤمنين عليه السلام لا نرىٰ وجه شبه بينهما.

والمسألة الملفتة للانتباه في هذا البحث هي أنّ المقاطع الأخيرة من الرسالة غلب عليها الطابع العقلي والفلسفي بحيث تختلف اختلافاً كاملاً عن أسلوب وسياق الرسالة العام في بدايتها ووسطها.

خلاصة الكلام: إذا لقينا نظرة عابرة علىٰ نص هذا الكتاب ومقارنة أسلوبه الأدبي والأفكار المطروحة فيه بالأسلوب الأدبي المتّبع في الأحاديث المروية عن أمير المؤمنين عليه السلام والأفكار السائدة في ذلك العصر، تجعل احتمال صدور هذه الرواية عن أمير المؤمنين عليه السلام منتفياً تقريباً.

وبطبيعة الحال فإنّ سماحة السيّد المددي ذكر كلاماً بشأن هذه الرسالة ورسالة سعد بن عبد الله وهو في مجموعه كلام صائب ومتين، إذ يقول: «لا شكّ في أنّ كلتا الرسالتين ترجع جذورهما إلىٰ النصوص الروائية لأهل البيت عليهم السلام، وإنّ الكثير من مضامينهما ـ حتّىٰ الروايات المحرّفة ـ وصلت إلينا ولكن بألفاظ وتعبيرات مختلفة ـ المرسلة أو المسندة منها ـ عن الأئمّة عليهم السلام، ويُحتمل احتمالاً قوياً ـ قريباً لليقين ـ أنّ الكثير من الروايات في مجال فضائل القرآن وأنواع الآيات وتبويبها الموضوعيّ، ودلالة الآيات القرآنية علىٰ أحقّية

منهج أهل البيت عليهم السلام ، وبطلان سائر المذاهب المنحرفة وبعبارة أخرىٰ : إنّ محورية القرآن الكريم في جميع مجالات معارف وأحكام الإسلام والتي وصلت إلينا عن الأئمّة عليهم السلام ـ وخاصّة أمير المؤمنين عليه السلام ـ كانت في متناول الأصحاب المتقدّمين وقد وردت في هاتين الرسالتين إمّا بالمعنىٰ أو بالمضمون ، وذلك وفقاً للمذاق الشخصي للمؤلّفين وأسلوبهم[١] .

استدراك :

فيما يتعلّق بالبحث عن وثاقة الحسن بن عليّ بن أبي حمزة ذكرنا أنّ المحدّث النوري رحمه الله وقد كان من ضمن استدلالاته استدلاله برواية أحمد بن محمّد بن أبي نصر عنه ، وكان سند الرواية ونصّها كالآتي :

«عنه (أي محمّد بن أحمد بن يحيىٰ) ، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر ، عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : قلت له : إنّ أبي هلك وترك جاريتين . . . فقال عليه السلام : رضيَ الله عن أبيك ، ورفعه مع محمّد وأهله . . .»[٢] .

ولكن هذه الرواية تواجه مشكلتين ، مشكلة من حيث السند ، ومشكلة عند مقارنة سندها مع متن الحديث ، وكلّ ذلك يؤدّي إلىٰ عدم إمكان الاستناد إليها ، وذلك للأسباب الآتية :

أوّلاً : إنّ طبقة محمّد بن أحمد بن يحيىٰ تثبت أنّه لا يروي عن أحمد

---

(١) كيهان انديشه ، العدد : ٢٨ ، ص ١٢٢ .

(٢) التهذيب ، ج ٨ ، ص ٢٦٢ / ١٦ .

ابن محمّد بن أبي نصر مباشرة، بل لابدّ من وجود شخص يتوسّط بينهما. علماً أنّ أسانيد بعض الروايات تذكر رواية محمّد بن أحمد عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، إلّا أنّ هذه الروايات تبدو مرسلة، أو أنّها تعرّضت للسقط أو للتحريف. والتفصيل في هذا الأمر لا يتناسب مع هذه الرسالة.

وفي الروايات التي تتعرّض أسانيدها للتحريف يكون احتمال حصول التحريف في سائر أجزائها الأخرىٰ قويّاً أيضاً؛ إذ أنّ بعض أسباب التحريف من قبيل: إعياء الناسخ عند كتابة السند، أو اضطراب الهامش والنصّ، أو تعذّر قراءة خطّ الناسخ، لا يستبعد أن تسري إلىٰ جميع أجزاء السند.

وثانياً: في بعض نسخ **التهذيب** ورد ذكر نصير بدلاً من نصر، ويبدو أنّ التصحيف هذا ورد في هذه النسخة خطأ، لعدم وجود شخص بهذا الاسم في الأسانيد والكتب الرجالية[1]، بيد أنّ هذا الخطأ ـ مع الالتفات إلىٰ ما تقدّم سابقاً ـ يمكن أن يؤثّر في البحث عن السند، ولربّما أدّىٰ بنا هذا النوع من الأخطاء إلىٰ تحديد السند الصحيح.

ثالثاً: من الغريب وجود الحسن بن عليّ بن أبي حمزة في هذا السند لسبب يتعلّق بشخص الراوي، وآخر يتعلّق بمتن الحديث، إذ لم نرَ رواية أحمد بن محمّد بن أبي نصر عنه في موضع آخر أبداً، ومن جهة أخرىٰ فإنّ

---

(١) وبطبيعة الحال فإنّنا نرىٰ مثل هذا العنوان في بعض الأسانيد المحرّفة، كما في: تفسير القمّي، ج ١، ص ٢٧، وقارن ذلك أيضاً بـ: بحار الأنوار، ج ٩٢، ص ٢٢٨ / ٨؛ قرب الأسناد، الطبعة الحجرية، ص ١٥١، وقارن ذلك أيضاً بـ: بحار الأنوار، ج ٤٩، ص ٢٦٢ / ٥ ـ ص ١٥٣ ـ وقارن ذلك أيضاً بـ: بحار الأنوار، ج ٤٩، ص ٢٦٥ / ٨.

المراد من (أبي الحسن) عليه السلام في الحديث مع ملاحظة الظروف المحيطة به ومع الالتفات إلىٰ نصّ الحديث لا يمكن أن يكون هو الإمام الكاظم عليه السلام ؛ إذ ورد الكلام في نصّ الحديث عن موت والد الراوي ، وقد كان عليّ بن أبي حمزة علىٰ قيد الحياة في زمن إمامة الإمام الرضا عليه السلام ، وهو الذي أسّس مذهب الوقف مع جماعة آخرين ، وإنّ مواجهاته مع الإمام الرضا عليه السلام مشهورة[1] ، وقد كانت وفاته في أواخر حياة الإمام الرضا عليه السلام . وسواء أكان المراد من أبي الحسن هو الإمام الرضا عليه السلام أو الإمام الهادي عليه السلام سيواجه الحديث مشكلة :

فأوّلاً : إنّ الحسن بن عليّ بن أبي حمزة كان واقفيّاً ، لا يؤمن بإمامة الرضا عليه السلام والأئمّة من بعده ، فمن المستبعد جدّاً أن يسأله عن الحكم الشرعي لمسألته .

وثانياً : إنّ التعبير بـ: (رضي الله عن أبيك ، ورفعه مع محمّد صلى الله عليه وآله وأهله) لا يتناسب أبداً مع عليّ بن أبي حمزة البطائني الذي أكّدت الروايات بقاءه علىٰ فساد مذهبه من الوقف ووفاته علىٰ ذلك ، وابتلائه بالعذاب الأخروي[2] .

كان سماحة الوالد ـ مدّ ظله ـ في بحث مشايخ البزنطي ومناقشة ما إذا

---

(١) رجال الكشّي ، ص ٤٦٣ / ٨٨٣ ؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام ، ج ٢ ، ص ٢١٣ / ٢٠ ؛ غيبة الطوسي ، ص ٢٢٤ / ١٨٨ ؛ دلائل الإمامة ، ص ٤٣٥ / ٤٠٥ ؛ وكذلك انظر : غيبة الطوسي ، ص ٦٩ / ٧٤ ، ٧٠ / ٧٥ ؛ قرب الأسناد ، ص ٣٤٧ / ١٢٥٥ ، ٣٥١ / ١٢٦٠ ، ٣٧٤ / ١٣٣٠ ، ٣٩١ / ١٣٧٠ ؛ تفسير العيّاشي ، ج ١ ، ص ٣٧٢ / ٧٥ ؛ رجال الكشّي ، ص ٤٠٥ / ٧٦٠ ؛ دلائل الإمامة ، ص ٣٦٥ / ٣١٨ .

(٢) رجال الكشّي ، ص ٤٠٤ / ٧٥٥ ، ٤٤٤ / ٨٣٤ ؛ دلائل الإمامة ، ص ٣٩٥ / ٣١٨ .

كان يروي عن غير الثقة أم لا؟ مع الأخذ بنظر الاعتبار ما تقدّم، لا يرىٰ هذه الرواية مناسبة في إثبات نقل البزنطي عن الحسن بن عليّ بن أبـي حـمزة، ويطرح احتمال وقوع التحريف في سند هذا الحديث بشكل قويّ.

فإذا كان قد وقع التحريف في هذا السند، فما هو السند الصحيح؟

هناك عدّة احتمالات في البين:

١ ـ الاحتمال الأوّل ـ علىٰ ما خطر في ذهني ـ أن يكون راوي الحديث أحد أبناء أبي حمزة الثمالي، وأبو حمزة راوٍ عظيم الشأن، جليل القدر، وقد ورد التعبير عنه في بعض الروايات بالقول: (أبو حمزة في زمانه، مثل سلمان في زمانه)[1]، يكون هذا وبذلك فإنّ الدعاء الرفيع الوارد عن الإمام في هذا الحديث بشأنه يكون مناسباً جدّاً.

وقد راجعت مخطوطة أسانيد أصحاب الإجماع للسيّد الوالد ـ قسم أسناد البزنطي ـ للتأكّد من هذا الاحتمال، فوقعت علىٰ رواية البـزنطي عـن محمّد بن أبي حمزة في سند واحد، وقـد نُـقلت هـذه الروايـة فـي كـتاب الحسين بن سعيد والذي طبع بعنوان نوادر أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، علىٰ الشكل الآتي:

«النضر وأحمد بن محمّد وعبد الكريم جـميعاً عـن مـحمّد بـن أبـي

---

(١) رجال النجاشي، ص ١١٥ / ٢٩٦، رواية مرسلة عـن الإمـام الصـادق عليه السلام، رجـال الكشّي، ص ٤٨٥ / ٩١٩ بسند متّصل عن الإمام الرضا عليه السلام، وكذلك في ص ٢٠٣ / ٣٥٧ بعبارة (كلقمان في زمانه) ويبدو أنّه تحريف. انظر: قاموس الرجال، ج ٢، ص ٤٥٠.

حمزة، عن سعيد بن يسار ...»[١].

إنّ أحمد بن محمّد ـ أستاذ الحسين بن سعيد ـ هو أحمد بن محمّد بن أبي نصر البزنطي؛ لأنّ الحسين بن سعيد لا يروي عن شخص آخر باسم أحمد بن محمّد[٢]، وإنّ محمّد بن أبي حمزة هو نجل أبي حمزة الثمالي المعروف[٣].

وفي بيان تحريف السند الذي نحن في صدده يمكن لنا أن نحتمل أنّ أصل السند هو (ابن أبي حمزة)، وأنّ المراد منه هو محمّد بن أبي حمزة، بيد أنّ بعض المحدّثين توهّم أنّه الحسن بن عليّ بن أبي حمزة، ومن باب النقل بالمعنىٰ، نقلوا السند علىٰ صيغته الموجودة في **التهذيب**.

وهذا الاحتمال جيّد، ولكن نظراً إلىٰ أنّ رواية البزنطي عن محمّد بن أبي حمزة لم ترد في غير المورد المتقدّم، فإنّه يصعب التعويل علىٰ هذا

---

(١) الكتاب المطبوع باسم نوادر أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، ص ٩٣ / ٢٢٠؛ مستدرك الوسائل، ج ١٤، ص ٣٨١ / ١٧٠٢٠؛ بحار الأنوار، ج ١٠٤، ص ٨ / ١٢.

(٢) معجم رجال الحديث، ج ٥، ص ٤٢٨، وهناك رواية عن الحسين بن سعيد عن أحمد بن محمّد بن يزيد (الكافي، ج ٦، ص ٣٥٦ / ٨)، وقد نقلت بنفسها في مكارم الأخلاق، ج ١، ص ٤٢٠ عن أحمد بن يزيد وهو النقل الصحيح. وقد روىٰ الحسين بن سعيد في رواية أخرىٰ عن أحمد بن يزيد (الكافي، ج ٦، ص ٣٧٨ / ١؛ المحاسن، ج ٢، ص ٥٦٤ / ٩٧١) ويبدو أنه قد تمّ تصحيف أحمد بمحمّد في بعض النسخ، وقد جاءت هاتان النسختان مع بعضهما في بعض النسخ المتأخّرة.

(٣) رجال البرقي، ص ٢٠؛ رجال الطوسي، ص ٣١٣ / ٤٦٥٠ = ٦٧٥؛ رجال النجاشي، ص ٣٥٨ / ٩٦١، وكذلك: ص ٥٤ / ١٢١، وقد ورد في رجال الطوسي، ص ٣٠٠ / ٤٣٩٣ = ٤١٨ عنوان (محمّد بن أبي حمزة التيملي الكوفي)، ويبدو أنّ التيملي تصحيف عن الثمالي.

الاحتمال بشكل قاطع.

٢ ـ الاحتمال الثاني في هذا السند أن يكون راوي الحديث هو عليّ بن أبي حمزة، الذي روىٰ عنه أحمد بن محمّد بن أبي نصر عدّة روايات[١]، وقد عبّر عنه البزنطي في بعض الروايات بـ: (ابن أبي حمزة)[٢]، ولذلك يمكن اعتبار أصل السند ابن أبي حمزة، وقد تمّ تطبيق الترحيم الصادر عن الإمام خطأ علىٰ عليّ بن أبي حمزة.

وفي تأييد هذا الاحتمال نقول: إن التعبير بـ: (هلك) يعني (مات)، وهو تعبير خاصّ لا يحتوي علىٰ دلالة سلبية، وإنّ هذا التعبير رغم استعماله في آية إرث الكلالة (النساء: ١٧٦)، ولكنّه علىٰ كلّ حال ليس تعبيراً شائعاً، علماً بأنّ هذه المفردة نشاهدها في بعض أسئلة علي بن أبي حمزة[٣].

فيما يتعلّق بهذا الاحتمال يجدر بنا القول: إنّنا نشاهد في الكثير من الروايات نقل عليّ بن أبي حمزة عن أبيه[٤]، وقد تمّ التعبير في أغلبها عن

---

(١) معجم رجال الحديث، ج ٢، ص ٦١٥ و٦١٦ و٦٢٥ نقلاً عن مشيخة الفقيه [ج ٤، ص ٤٨٨] ـ طريق المؤلّف إلىٰ علي بن أبي حمزة ـ ج ٢٣، ص ٣٢٦.

(٢) الكافي، ج ٤، ص ٣١٦ / ٧، ٣٦٧ / ١؛ قرب الأسناد، ٣٥١ / ١٢٦٠، ٣٧٤ / ١٣٣٠، ٣٩١ / ١٣٧٠، وكذلك: تفسير العيّاشي، ج ١، ص ٣٧٢ / ٧٥.

(٣) الكافي، ج ٧، ص ١٨ / ١٠ (سألت عبداً صالحاً عن رجل هلك فأوصىٰ بعتق نسمة ...). الفقيه، ج ٤، ص ٢٦١ / ٥٦٠٨ (عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته عن جارٍ لي هلك وترك بنات ...).

(٤) الكافي، ج ٤، ص ٦٠ / ٢، في سند ضعيف ومرسل؛ أمالي الصدوق، مج ٩٥ / ١٠؛ الخصال، ص ١٦٠ / ٢٠٦ (الراوي عن عليّ بن أبي حمزة في كلا هذين السندين هو الحسين بن يزيد النوفلي)؛ مشكاة الأنوار، ص ١٠٠ لا يخلو من إرسال.

عليّ بن أبي حمزة بعبارة عليّ بن سالم[١]، ومع ذلك ليس هناك من دليل يُثبت أنّ سالم أبو حمزة البطائني كان من الكبار والأجلّاء، إذ لم يرد ذكره في أيٍّ من الكتب الرجالية، وإنّما ورد اسمه في بعض نسخ **رجال الشيخ** في جملة أصحاب الإمام جعفر الصادق عليه السلام[٢].

٣ ـ الاحتمال الثالث أنّ أصل السند هو: أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الحسن بن عليّ، عن أبي الحسن عليه السلام، وقد أضيف (بن أبي حمزة) إلىٰ السند خطأً، أو أنّه كان علىٰ شكل هامش تفسيري، ثمّ أضيف إلىٰ النصّ بتصوّر أنّه سقط منه، أو أنّ بعض النسّاخ تصوّر أنّ المراد من الحسن بن عليّ هو ابن أبي حمزة، وأضيفت هذه العبارة إلىٰ السند إمّا عن قصد أو من سهو القلم.

وفي توضيح هذا الاحتمال نقول: في الجزء الثامن من **التهذيب** والذي فيه هذا الحديث الذي نحن بصدده، جاء حديث آخر بهذا السند:

---

(١) الفقيه، ج ٣، ص ٣١٣ / ٤١١٩، ٣٥١ / ٥٧٥٨؛ التهذيب، ج ٧، ص ١٧٨ / ٤٢ (ويبدو أنّه مأخوذ من مورد الفقيه الأوّل)؛ الاختصاص، ص ٢٢٣؛ أمالي الصدوق، مج ٤ / ٧، ٢٩ / ٢١، ٤٩ / ١٦، ٧٠ / ١٠، ٧٢ / ٧، ٩٢ / ٤، ٩٤ / ٧؛ التوحيد، ص ٤٠٣ / ١٠؛ الخصال، ص ٦٨ / ١٠١، ٧٢ / ١٠٩؛ صفات الشيعة، ص ٢، علل الشرائع، ج ١، ص ١٣ / ١٠، ١٥ / ١، ٦٨ / ١، ٧٧ / ١، ١٣١ / ١، ١٥٤ / ١، ٢٨٣ / ١، ٢٨٤ / ١، ج ٢، ص ٥٧١ / ٤؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام، ج ١، ص ٧ / ٢؛ فضائل الأشهر الثلاثة، ص ١٨ / ٣؛ كمال الدين، ص ١٣٥ / ٤؛ قصص الأنبياء للراوندي، ص ٦٦ / ٤٧.

(٢) رجال الشيخ الطوسي، ص ٢١٨ / ٢٨٨٤ = ١٢٢، راجع: هامش الكتاب ومعجم الرجال، ج ٨، ص ٩.

«عنه (أي محمّد بن أحمد)، عن أبي عبد الله الرازي، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر، عن الحسن بن عليّ، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: إنّ لي جارية...»[١].

إنّ سند هذا الحديث ـ الذي يشبه السند الذي نحن بصدده من عدّة جهات، وقد تحدّث نصّه عن جارية أيضاً كما هو حال الحديث المعنيّ لدينا ـ يمكن أن ينفعنا في حلّ مشاكل السند الذي نبحثه؛ إذ ورد في هذا السند اسم أبي عبد الله الرازي بين محمّد بن أحمد بن يحيىٰ وأحمد بن محمّد بن أبي نصر، وبإضافته إلىٰ السند المعنيّ في بحثنا يرتفع أوّل إشكالٍ لدينا.

ومن ناحية أخرىٰ: إذا نظرنا إلىٰ عبارة (الحسن بن عليّ) من دون بن أبي حمزة فسوف يرتفع الإشكال في الراوي الأخير للحديث أيضاً.

فإذا كان هذا الاحتمال صحيحاً، فمن هو المراد من الحسن بن علي؟

مع الالتفات إلىٰ السند الذي جاء في **مستطرفات السرائر** (ص ٥٧٥) نقلاً عن **جامع البزنطي** «قال: وحدّثنا الحسن بن عليّ بن يقطين، عن أبيه عليّ بن يقطين...»، يمكن أن يكون المراد من الحسن بن عليّ هو الحسن ابن عليّ بن يقطين وأبوه عليّ بن يقطين، وهو من الأجلّاء ومن كبار الشيعة، وهو بجدارة يستحقّ دعاء الإمام عليه السلام القائل: «رضي الله عن أبيك، ورفعه مع محمّد وأهله».

إلّا أنّ تعقيدات **مستطرفات السرائر** بشكل عام، والغرائب العديدة التي في هذا الكتاب ـ خاصّة عند روايته عن **جامع البزنطي**ـ لا يمكن لنا إثبات

---

(١) التهذيب، ج ٨، ص ٣١٠، ح ٢٦.